

Distr.: General
3 December 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الخامسة والثلاثون

جنيف، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الخامسة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19187(A)



* 1 8 1 9 1 8 7 *

المحتويات

الصفحة		
٣	مقدمة
٣	أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها
٣	ألف - تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
٤	باء - مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص
٤	جيم - مسائل أخرى
٥	ثانياً - موجز الرئيس
٥	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
٨	باء - تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
١٦	جيم - مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص
٢٠	دال - مسائل أخرى
٢١	ثالثاً - المسائل التنظيمية
٢١	ألف - افتتاح الدورة
٢١	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢٢	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٢٢	دال - نتائج الدورة
٢٢	هاء - اعتماد التقرير
		المرفقات
٢٣	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين
٢٤	الثاني - الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في قصر الأمم في جنيف، بسويسرا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٣ من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يؤكد على الدور الأساسي الذي تؤديه المحاسبة والإبلاغ من جانب الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يحيط علماً بالاتجاهات الأخيرة في مجال تقديم التقارير (الإبلاغ) من جانب الشركات، بما في ذلك الآثار المترتبة على التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والرقمنة،

وإذ يُذكر بولاية الأونكتاد المتمثلة في النهوض بأعماله في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، حسبما هو منصوص عليه في مافيكيانو نيروبي،

١- يُعني على أمانة الأونكتاد لما قامت به من عمل في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/85، وخاصة عرض وثقتها التوجيهية المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها أداة لمساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى استحداث آلية رصد بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تتم عملها بشأن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتمشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، وأن تُجري الاختبار التجريبي للمؤشرات الأساسية على الصعيد القطري، وبدعم الدول الأعضاء عن طريق مبادرات بناء القدرات في هذا المجال؛

٣- يشجّع أمانة الأونكتاد على أن تواصل عملها في مجال إعداد إرشادات قائمة على البيانات الوصفية بشأن المؤشر ١٢-٦-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، "عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة"، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن تقدّم مقترحاً بشأن إعادة تصنيف المؤشر إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

٤- يدعو أمانة الأونكتاد إلى أن تواصل تيسير تحديد وتقاسم أفضل الممارسات الدولية في مجال الإبلاغ من جانب الشركات عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك كجزء من مبادرة الأوسمة التي طرحها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

باء- مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص (البند ٤ من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يضع في اعتباره أن تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص يتيح إسهاماً أساسياً في تهيئة جو استثماري تمكيني وتعزيز عمليات صنع القرار المستنيرة، وإذ يسلم بأن الاتجاهات الأخيرة في وضع المعايير وفي التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام،

١- يعرب عن ارتياحه لاتساع وعمق المناقشات التي أُجريت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/86 التي أعدتها أمانة الأونكتاد؛

٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تيسير تقاسم الممارسات الجيدة بشأن تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص، ولا سيما بقصد مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها المتعلقة ببناء القدرات من أجل الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات والقابل للمقارنة دولياً.

جيم- مسائل أخرى (البند ٥ من جدول الأعمال)

الخبرات المتعلقة بتنفيذ أداة التطوير المحاسبي

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يندكر بولاية الأونكتاد المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي والتي يُطلب فيها من الأونكتاد تعزيز أفضل الممارسات في مجال الشفافية والمحاسبة، بما في ذلك عن طريق استخدام أداة التطوير المحاسبي،

وإذ يسلم بأهمية وفعالية أداة التطوير المحاسبي باعتبارها مبادرة رئيسية من مبادرات بناء القدرات ترمي إلى تقييم الهياكل الأساسية المحاسبية الوطنية وتعزيز بيئة الإبلاغ من جانب الشركات على الصعيد القطري،

وإذ يرحب بجهود أمانة الأونكتاد في مجال تحديث أداة التطوير المحاسبي بالاستناد إلى التغذية المرتدة المقدمة من الدول الأعضاء، وكذلك بالاستناد إلى الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وإذ يضع في الاعتبار مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم،

١- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها بشأن تنفيذ أداة التطوير المحاسبي في البلدان المهتمة بالأمر بغية مساعدتها على تعزيز قدراتها التنظيمية والمؤسسية والبشرية بطريقة متكاملة وشاملة، بقصد تحقيق الإبلاغ العالي الجودة من جانب الشركات؛

٢- يشجّع أمانة الأونكتاد على أن تواصل جهودها في مجال جمع الأموال بغية توسيع نطاق تنفيذ أداة التطوير المحاسبي لكي يشمل بلداناً إضافية، وأن تقوم بمزيد من التوعية بشأن دور الإبلاغ في تحقيق النمو المستدام الشامل للجميع.

الجلسة العامة الختامية

٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

١- سلّطت نائبة الأمين العام للأونكتاد الضوء، في ملاحظاتها الافتتاحية، على الدور الهام الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في النهوض بإعداد التقارير المالية وغير المالية الموثوق بها والقابلة للمقارنة. وقد تناولت هذه الهيئة مجموعة متنوعة من القضايا على مر السنين - مثل الإبلاغ المالي، والمحاسبة والإبلاغ البيئيين، وحوكمة الشركات، والمحاسبة المتعلقة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما اضطلع الأونكتاد بعمل قيّم بشأن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ عن إسهام القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق الأونكتاد مؤخراً مبادرة جديدة خلغ عليها اسم "أوسمة إيسار" (أوسمة فريق الخبراء الحكومي الدولي)، تهدف إلى تحديد الممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ من جانب الشركات عن قضايا الاستدامة والاعتراف بهذه الممارسات ونشرها.

٢- وذكر ممثل للمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، في كلمته الرئيسية التي ألقاها في الدورة، أن الشركات والمستثمرين يفهمون كيف تُسهم العلاقة بين قطاع الأعمال والمجتمع وكوكب الأرض في خلق القيمة في الأجل الطويل. وفي سياق المشهد المتغير للإبلاغ الذي تقوم به الشركات، يمكن تحقيق التكامل بين الإبلاغ المالي والإبلاغ غير المالي عن طريق المواءمة بين أطر الإبلاغ الحالية. وتشكل الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية محركاً بالغ الأهمية لهذا التكامل. ويتمتع المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل بالتعاون المستمر مع المنظمات الرئيسية الأخرى العاملة في مجالي الإبلاغ المالي وغير المالي عن طريق الحوار المتعلق بالإبلاغ من جانب الشركات (الإبلاغ الشركاتي)، بما في ذلك بيان بشأن المبادئ المشتركة المتعلقة بالأهمية النسبية وموقف مشترك بشأن توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وسيجري في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إطلاق مشروع مواءمة رئيسي بين الأطر بغية تحسين إمكانية المقارنة.

٣- ورداً على الاستفسارات المختلفة التي طرحها المشاركون، قال إن البلدان الرائدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة تشمل بعض البلدان في الأمريكتين؛ وبلدان مجموعة بريكس (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) ومجموعة العشرين. وقدمت بعض البلدان المعلومات المتعلقة بالاستدامة ضمن تقاريرها المالية، بينما قدم البعض الآخر هذه المعلومات على حدة. أما فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي الإبلاغ عن المعلومات على أساس طوعي أو إلزامي، فإنه أكد على أن يكون ذلك عملية تقودها السوق. وأوضح أن الموافقة التنظيمية عامل مهم. وبعد إحاطته علماً باقتراح أحد الخبراء فيما يتعلق بالحاجة إلى وضع معيار

للأمم المتحدة بسبب التجزؤ داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، قال إن أعمال الأونكتاد بشأن إرشادات البيانات الوصفية للمؤشر ١٢-٦-١ تشكّل بداية طيبة في هذا الصدد.

٤- وقام فريق نقاش رفيع المستوى يتألف من ممثلين لكل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتمويل المستدام والتابع للاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية البرازيلي، والشركة القانونية إيوبيلوس. بمناقشة الاتجاهات الرئيسية في المحاسبة والإبلاغ وتأثيرها على التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٥- وقال أحد الخبراء إن الشركات اليوم يمكن أن تمارس نشاط أعمال في جميع أنحاء العالم باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد اعتمدت ٨٦ ولاية قضائية هذه المعايير من أجل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتم الانتهاء من وضع جميع المعايير الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وأضاف أن جميع المعايير المطلوبة للإبلاغ والتي جاءت بالمساءلة والموثوقية والشفافية؛ قد عززت الثقة والاستقرار المالي الطويل الأجل؛ وأسهمت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بيد أنه لا يزال يوجد عمل يتعين القيام به لضمان التنفيذ المتسم بالاتساق. وجرى تحديث بيان ممارسات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، التعليق الإداري. وأوضح أن المجلس على استعداد للإسهام في تطوير الإبلاغ غير المالي عن طريق التعاون مع الهيئات الأخرى. بيد أنه توجد حاجة إلى الشرعية السياسية.

٦- وشدّد خبير آخر على أن قضايا الاستدامة تؤثر على الأسواق المالية والمشاركين فيها، ما يخلق مخاطر وفرصاً. وسيلزم أن تتطور تقارير الشركات من أجل مواكبة وتيرة التغييرات. وقد نشرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية معايير مختلفة للتعامل مع هذه التغييرات الجارية. والمستثمرون يدافعون بشكل متزايد عن اعتماد منظور أطول أجلاً وإدراج عوامل بيئية واجتماعية وحوكومية في هذا الصدد. وقد قررت المنظمة إطلاق شبكة بشأن الإفصاح عن الجوانب المستدامة بغية تحديد إلى أي مدى يمكن اتباع نهج قائم على توافق الآراء في الإفصاح عن المعلومات الجيدة التي تُقدّم إلى المستثمرين. وفي هذا الصدد، تشكل الأهمية النسبية تحدياً كبيراً.

٧- وسلّط أحد الخبراء الضوء على الحاجة إلى التنظيم ودعا فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى العمل مع التحالف العالمي للمعايير المقارنة من أجل وضع ترتيب بشأن تأثيرات الشركات على أهداف التنمية المستدامة. وفي أسواق رأس المال، حدثت زيادة حادة في تدخلات السياسات في مجال التمويل المستدام، وتشكّل أهداف التنمية المستدامة جزءاً هاماً من هذه العملية. وأوضح أن شركته قد أنتجت في عام ٢٠١٢ مجموعة أدوات بشأن سياسة التمويل المستدام. وتشكل أعمال الأونكتاد بشأن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية خطوة أولى ولكنها تتطلب المزيد من التطوير. وقال إن من رأيه أن تكون الجوانب المتعلقة بالبيانات أكثر تطوراً. وعلى سبيل المثال، فإن الإفصاح عن عدد النساء الأعضاء في مجالس الإدارة ليس كافياً لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ورغم أن تأثيرات الشركة ليست دائماً ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى التدفقات النقدية، فإنه ينبغي الإفصاح عنها، وينبغي أن تكون الآثار الخارجية مُدمجة في صلب التقارير. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الخبراء أن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية هي وسيلة فعالة لتشجيع الشركات على المشاركة في الإبلاغ عن الاستدامة؛ بيد أنه يكون من الصعب على الشركات الحصول على بيانات عن تأثيراتها على البيئة.

٨- وقام أحد الخبراء، في العرض الذي قدمه، بتلخيص نتائج حلقة العمل الأخيرة المعقودة بشأن العملات الرقمية وسلسلة السجلات المغلقة وآثارها على المحاسبة، وهي الحلقة التي عُقدت قبل الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي. ومخاطر التكنولوجيات من هذا القبيل هي غسل الأموال، وحدوث التقلبات، وتمويل الإرهاب، والمضاربة. أمّا الفرص الناشئة فتشمل دمج معاملات مراجعة الحسابات والمعالجة الآلية للعقود (أتمتة العقود). وفيما يتعلق بالعملات الرقمية، ينبغي تحقيق الاتساق بين منظورات تقديم المعلومات المالية، كما يلزم تطوير النظم التنظيمية والقانونية.

٩- وفي البرازيل، يلزم القيام بالإبلاغ المتكامل على أساس إبلاغ أو تفسير السبب في عدم الإبلاغ، وهو إلزامي بالنسبة إلى الشركات المملوكة للدولة. وفضلاً عن ذلك، ينظر المجلس الدولي لمراجعة الحسابات وضمان الجودة في إصدار معيار بشأن ضمان الإبلاغ المتكامل. ويمكن للإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية أن تنقل رسالة فورية إلى أولئك غير القادرين على قراءة تقارير متكاملة طويلة.

١٠- وأعرب أحد المندوبين عن رغبته في معرفة ما إذا كان مناخ الاستثمار قد تحسن نتيجة لتنفيذ عملية تقديم تقارير الإبلاغ المتكامل وما إذا كان المهنيون يتلقون تعليمات بشأن كيفية إعداد هذه التقارير. ورداً على ذلك، قال أحد الخبراء إنه يمكن تحسين التقارير وإن البرازيل تحاول ألا تثبط إعدادها. وفضلاً عن ذلك، فمن المهم دمج التقارير المتكاملة في الدراسات الجامعية. وقال آخر إن معهد المحللين الماليين المعتمدين قد قدّم في عام ٢٠٠٨ توجيهات للمديرين بشأن كيفية دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكومية في عملياتهم الاستثمارية، ولكن فحص التقارير لم يتغير. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية شبكة تمويل مستدامة بغية تسهيل تقاسم الخبرات.

١١- وقال أحد المندوبين إنه بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تُعتبر الشركات 'شركات مواطنة'، وأن استخدام الموارد الاقتصادية والإبلاغ عنها أمر مهم أيضاً للمجتمع. وعلى وجه الخصوص، اتخذت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية خطوات لإحراز تقدم في المسائل المتصلة بالبيئة والمجتمع والحوكمة. ولا يزال الإنفاذ والقابلية للمقارنة يشكّلان تحديين كبيرين.

١٢- وتساءل مندوب آخر عما إذا كان المجلس الدولي للمعايير المحاسبية سيُتيح آلية إفصاح من أجل الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. ورداً على ذلك، قال مشارك في حلقة النقاش إن من الممكن، في إطار التعليق الإداري للمجلس، تناول المسائل غير المالية.

باء- تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٣- قال رئيس فرع مؤسسات الأعمال بشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في معرض تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، إن الأونكتاد ما فتئ يعمل من أجل إحراز تقدم في الإبلاغ من جانب الشركات عن قضايا الاستدامة بغية مساعدة الحكومات في جمع معلومات عن إسهام القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. والهدف المتوخى من مقترح وضع مؤشرات أساسية هو اختيار عدد محدود من المؤشرات كخط أساس بالاستناد إلى ممارسات وأطر الإبلاغ الشركائي، ما يعكس تكامل أهداف التنمية المستدامة في نماذج واستراتيجيات نشاط الأعمال، بما يتمشى مع المؤشرات الكلية ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة. وتشكل الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية مدخلاً من المدخلات، إذ تتناول المؤشرات المجالات الأربعة لأداء مؤسسات الأعمال، وهي: المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

١٤- وكان فريق خبراء معني بتحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة يتألف من ممثلين للكيانات التالية: رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين؛ والبورصة البرازيلية؛ ومجلس معايير الإفصاح عن المسائل المناخية؛ وشركة ديلويت؛ والمديرية العامة للاستقرار المالي والخدمات المالية ورأس المال التابعة للمفوضية الأوروبية؛ وبورصة جوهانسبرغ؛ والاتحاد الدولي للبورصات؛ وديوان رئيس جمهورية البرازيل؛ والبعثة الدائمة لغواتيمالا؛ ولجنة أهداف التنمية المستدامة التابعة لحكومة كولومبيا؛ وشبكة العدالة الضريبية.

١٥- وقدم أحد الخبراء وصفاً لإطار رصد أهداف التنمية المستدامة في بلده. وقد تضمن الاستعراض الوطني الطوعي (٢٠١٨) للبلد وثيقة عن القطاع الخاص وهذه الأهداف، باستخدام إطار مبادرة الإبلاغ العالمية. وأظهرت الدروس المستفادة الحاجة إلى تعزيز قياس ومنهجية المعلومات المتعلقة بالاستدامة داخل القطاع الخاص بشأن كثافة استخدام الموارد والتأثيرات البيئية.

١٦- وقالت خبيرة أخرى إن لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة قد أنشئت في بلدها. ويشكل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة لتحقيق التلاقي بين السياسات الحكومية والمجتمع المدني عن طريق الاستيعاب الداخلي لأهداف التنمية المستدامة واتباع نهج محلي بشأنها.

١٧- وذكر أحد الخبراء أن الإرهاق المرتبط بالإطار هو وانتشار المعلومات ليسا بالضرورة مفيدتين في صنع القرار. وستكون في الواقع مؤشرات خط الأساس التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي هي نقطة انطلاق جيدة. وقد وضع الفريق العامل المعني بالاستدامة التابع للاتحاد الدولي للبورصات إرشادات ومؤشرات مماثلة للإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية، ولكنها تسير على نمط أكثر اتساقاً مع أطر العمل البيئية والاجتماعية والحوكومية التقليدية. وقد سمح التفكير المتكامل للشركات بتعديل نموذج أدائها للعمل بغية تحقيق التنمية المستدامة. وأظهرت دراسة مسحية أجراها الاتحاد الدولي للبورصات أن تسع بورصات تقوم بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

١٨- ويوجد الكثير من المبادرات الجارية. فعلى سبيل المثال، قامت مبادرة البورصات القائمة بالإبلاغ، التابعة للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بتتبع متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة وبمحت مدى قابلية هذه المتطلبات للمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة.

وأشار أحد الخبراء إلى أنه يكون من المفيد النظر في المؤشرات التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي واختبارها في الميدان وتحديد مدى توافقها مع احتياجات الدول الأعضاء.

١٩- وقد أطلقت البورصة البرازيلية عدداً من المبادرات لتشجيع الشركات المسجلة بالبورصة على الكشف عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة. وشملت هذه المعلومات تقارير وشروحاً طوعية بشأن مبادرة أهداف التنمية المستدامة، التي أُطلقت في عام ٢٠١٧ في البرازيل. وأظهرت النتائج أن ٢٦ في المائة من الشركات في البرازيل تربط النتائج التي حققتها بأهداف التنمية المستدامة.

٢٠- وقد عُقدت مذكرة تفاهم بين حكومة غواتيمالا وإحدى الرابطات من القطاع الخاص من أجل تنسيق جمع البيانات وإعداد التقارير عن إسهام الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، وضع أحد الكيانات الإقليمية مؤشرات بشأن الاستدامة تنطبق على جميع بلدان أمريكا الوسطى. وتتوخى حكومات المنطقة مواءمة متطلبات الإبلاغ الخاصة بها مع مؤشرات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٢١- وأشارت التغذية المرتدة المقدمة من عملاء إحدى شركات القطاع الخاص في الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى أن الدوافع الرئيسية لإعداد التقارير وتقديمها هي دوافع تتعلق باللوائح التنظيمية وإدارة المخاطر والفرص والسمعة والمعايير القياسية. وشملت التحديات التي صودفت الافتقار إلى تعريف مشترك وإلى نهج الأهمية النسبية وإلى مقاييس مشتركة؛ وصعوبة العلاقة بين التأثيرات الاجتماعية أو البيئية والجزء الاقتصادي؛ كما شملت هذه التحديات، فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، القدرات والتكاليف. وتمثلت الحلول الممكنة في تعزيز قواعد حوكمة الشركات، والتفاعل بنشاط مع لجان الحوكمة، وتقديم ضمانات.

٢٢- وتشير النتائج المتحققة في الآونة الأخيرة إلى وجود مستوى منخفض للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ومع ذلك، أُحرز بعض التقدم؛ فعلى سبيل المثال، تقوم خدمة البحوث السحابية على منصة "على بابا" بتحويل الأنشطة التجارية التقليدية إلى شركات منصات وتكنولوجيا تشتغل بقضايا الاستدامة.

٢٣- وقال أحد الخبراء إن تعبئة الإيرادات المحلية هي وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن الضرائب أمر أساسي للتنمية. غير أن معدل الضرائب قريب من الصفر في مجموعة من الولايات القضائية، كما أن الإيرادات المعلنة تتوافق مع الأنشطة المضطلع بها في أماكن أخرى. واقترح الخبير أن يمنح فريق الخبراء الحكومي الدولي الأسبقية للضرائب على المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن يُدرج الفريق لكل بلد على حدة معياراً لتقديم التقارير.

٢٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، طلب أحد الخبراء تقديم أمثلة على الحالات التي تضع فيها الشركات الحوافز الضريبية في الاعتبار في قرار تنفيذ الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. ورداً على ذلك، قال أحد الخبراء إن الإفصاح عن نموذج الأعمال قد جعل من الممكن تقييم القيمة التي استُحدثت للمجتمع، وأحد المؤشرات هنا هو دفع الضرائب.

٢٥- وأشار أحد المشاركين إلى أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يُطلب من الشركات التي تضم أكثر من ٢٥٠ موظفاً في البلدان الأعضاء في منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا نشر معلومات عن القضايا الاجتماعية والبيئية والجنسانية وقضايا العمل.

٢٦- وتوجد حاجة إلى إقامة شراكات ثنائية مع البلدان لتقييم المؤشرات الأساسية عن طريق سلاسل التوريد، ما يساعد على تلبية احتياجات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي. ويمثل القطاع غير الرسمي مشكلة كبيرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن الأمر يتعلق بالفقر. وتوجد في الاتحاد الأوروبي متطلبات تتعلق بكيانات المصلحة العامة وهي تتناول مواضيع أهداف التنمية المستدامة التي، كما يرى أحد الخبراء، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار سلاسل التوريد.

٢٧- واستفسر أحد الخبراء عما إذا كانت أعمال الأونكتاد بشأن وضع إرشادات للبيانات الوصفية المتعلقة بالمؤشر ١٢-٦-١ ستساعد في قياس الممارسات المتعلقة بالاستدامة وفعاليتها. وقال ممثل لأمانة الأونكتاد إنه سيكون من الضروري إثبات وجود ممارسات مستدامة جيدة من أجل الحصول على درجات كافية لهذا المؤشر.

٢٨- وفيما يتعلق بما إذا كانت الحكومات والسلطات التنظيمية تتطلب استخدام مقاييس محددة لإعداد التقارير المتكاملة، قال أحد الخبراء إن الإبلاغ المتكامل، في البرازيل على سبيل المثال، هو أمر إلزامي فقط في حالة الشركات المملوكة للدولة.

٢٩- وقدمت ممثلة لأمانة الأونكتاد، في العرض الذي قدمته، وصفاً للمفهوم الكامن وراء الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية لتقديم معلومات من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت الممثلة معايير الاختيار، والنهج الكامن وراء هذا المفهوم، وقدمت نظرة عامة على جميع المؤشرات حسب مجال الإبلاغ، وسلطة الضوء على أهمية إدراج مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنفيذ ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة. وقالت إن هذه المجموعة من المؤشرات العالمية، علاوة على ذلك، يمكن أيضاً أن تُسهم في تقدم القطاع الخاص بشأن المؤشر ١٢-٦-١.

٣٠- ويوجد فريق خبراء معني بمشروع الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة يتألف من ممثلين للكيانات التالية: أكاديمية الإدارة المالية لأوكرانيا، وشركة أديك للابتكارات، ومجلس أفضل الممارسات، وشركة 'بلو أورتشارد'، والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، وشركة إرينيست أند ينغ، وشركة 'غلوبال إيه. آي. العالمية'، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، ومكتب العمل الدولي، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وشركة KMPG، وشركة نوفو نورديسك، ومنظمة مبادئ الاستثمار المسؤول/الميثاق العالمي، وهيئة الإحصاء الدائرية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٣١- وقال أحد الخبراء إن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية تتيح وسيلة لإدراج بيانات القطاع الخاص في إطار الرصد لأهداف التنمية المستدامة، وأوضح أنه يوافق على أن المؤشرات الأساسية التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد بشأن أهداف التنمية المستدامة هي نقطة انطلاق جيدة لقياس أداء القطاع الخاص في ضوء خطة عام ٢٠٣٠.

٣٢- وتحدث خبير آخر عن تحسين إمكانية مقارنة تقارير أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر إحصائية. وأوضح أن تقديم التقارير عن الأهداف عملية معقدة تتطلب وجود شراكات لجمع البيانات ذات الصلة. وهذا يشمل التعاون مع القطاع الخاص بشأن إسهامه في تحقيق الأهداف العالمية. وقدم تحليلاً للاتساق بين تقديم المعلومات من جانب شركة صيدلانية والاحتياجات الإحصائية. وعلى الرغم من أن المؤشرات المقترحة تبدو بداية جيدة نحو إنتاج

بيانات قابلة للمقارنة، فإن من المشكوك فيه أن تكون الشركات قادرة على تقديم المعلومات عن جميع المؤشرات المقترحة. وإذا أصبح العبء الواقع على القطاع الخاص شديداً، فلن تتمكن وكالات الإحصاء الوطنية من الحصول من الشركات على البيانات المطلوبة.

٣٣- وكان من رأي أحد الخبراء أنه يمكن للدكاء الاصطناعي والأدوات المستمدة من البيانات أن يحسّنا إعداد وتقديم التقارير عن الاستدامة وأن يساعدا في قياس أداء مؤسسات الأعمال بشأن المؤشرات الأساسية. وأوضح أن تحليلاً عالمياً لاستخراج المعلومات ذات الصلة من الشركات بشأن المؤشرات الأساسية، وهو تحليل حدد وجود ثغرات في التقارير المجمّعة على مستوى القطاعات والبلدان، قد كشف عن أن بعض القطاعات يفتقر إلى المؤشرات لأسباب متعددة. وعلى الصعيد الإقليمي، أظهرت أفريقيا وأوقيانيا أن لديهما أكبر فجوات في تقديم التقارير. والمؤشرات الأساسية أداة لازمة لإيجاد الاتساق في المعايير المحقّقة لإمكانية المقارنة وقياس الأداء المقارن فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة. وللتصدي للافتقار الشائع لدى القطاع الخاص إلى الحوافز التي تحفّز تقديم التقارير وإلى التكاليف المرتفعة التي يتحملها جمع البيانات، اقترح الخبير استخدام أدوات تعهيد الجموع المنطلقة ذاتياً وتصنيفات الشفافية من أجل تحفيز الشركات والبلدان على قياس إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤- وقدم أحد الخبراء دراسة مسحية عن الإحصاءات الرئيسية المتعلقة بتقديم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة من منظور ممارسي الاعتماد، فقال إن الشركات الكبيرة تقوم على نحو متزايد بتقديم معلومات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن الإفصاح عن المؤشرات التي تستخدمها الشركات لقياس الأداء بشأن أهداف التنمية المستدامة لا يزال منخفض المستوى، بالنظر إلى أن ترجمة دعم أهداف التنمية المستدامة إلى مقاييس محددة هي أمر ما يزال يشكل تحدياً بالنسبة إلى كثير من الشركات. ومع تطوير أهمية وموثوقية تقديم المعلومات ستتعرّز مصداقية اعتماد المعلومات غير المالية المقدّمة.

٣٥- وفيما يتعلق بدور الإبلاغ المتكامل في التنمية المستدامة، أكد أحد الخبراء على أهمية مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع عملية توليد القيمة. وبينما لا يوجد حل واحد ينطبق على تقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة، فإن إرشادات الأونكتاد بشأن المؤشرات الأساسية ستكون أساساً جيداً لمزيد من التجريب وتحقيق المواءمة بشكل أفضل مع احتياجات الوكالات الإحصائية. وأعرب عن قلقه إزاء استحداث قواعد بيانات كبيرة لهذا الغرض وشجّع على اعتماد النهج الابتكارية التي تأخذ بها شركات البيانات.

٣٦- وشارك خبير آخر بمنظور تقديم التقارير من الشركات عن أهداف التنمية المستدامة المتوافق مع المبادئ العشرة لمعايير الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومع المعايير العالمية لتقديم التقارير. وكثيراً ما تشير الشركات في تقاريرها إلى أهداف التنمية المستدامة دون أن تشكل تقاريرها بالضرورة قيمة مضافة. ولذلك، فإن الأهمية النسبية ينبغي أن تعكس المخاطر التي تلحق بالناس والبيئة في الأجل الطويل. ومن الناحية الأخرى، تعرب الشركات عن الحاجة إلى معايير وأنظمة الاستدامة والتنظيم وتطلب اعتماد تقاريرها. وفي هذا السياق، تشكل الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية خطوة جيدة نحو قياس التأثير على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أنه قد تلتزم مؤشرات إضافية. وتوجد حاجة إلى تشجيع تقديم المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة من جانب مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى إنشاء نظام سليم لجمع البيانات بغية رصد التقدم المحرز بشأن الغاية ١٢-٦-١.

٣٧- وقالت إحدى الخبراء إنه ينبغي إدراج منظور العمل في مبادرات تقديم التقارير، وأن مبدأ الأهمية النسبية في إطار تقديم التقارير هذا ينبغي أن يرتبط برفاه المجتمع - فينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد تطابق هذا المبدأ مع المخاطر المادية التي تواجهها الشركة. ويمكن أن تتطور المؤشرات مع تحسّن قدرات الشركات على تقديم التقارير. وقالت إنه لما كانت الإحصاءات الوطنية لا تعطي الأولوية لدعم تقديم التقارير من القطاع الخاص، فإنها هي تشجّع أمانة الأونكتاد على بحث الثغرات الموجودة في المؤشرات الاجتماعية التي لا تغطيها الشركات حالياً.

٣٨- ويؤدي العمل المتعلق بالسياسات دوراً أساسياً في تطوير الشفافية باعتبارها هدفاً أساسياً لتقديم معلومات عالية الجودة عن أهداف التنمية المستدامة. ورخّبت منظمة مبادئ الاستثمار المسؤول بأعمال الأونكتاد بشأن وضع الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية وأكدت الحاجة إلى تقديم تقارير خط الأساس للتمكين من المقارنة ومن القياس المقارن للأداء. وفي حين أن من المشجّع رؤية الشركات الكبيرة تقدم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة، فإن من الضروري إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الحوار المتعلق بإعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة.

٣٩- وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجتمع المستثمرين أداة أساسية في توعية الشركات بشأن تقديم المعلومات عن تأثير الأنشطة على أهداف التنمية المستدامة. وقالت إحدى الخبراء إنه قد جرى مواءمة آلية تقديم المعلومات عن تأثير الأداء الاجتماعي لشركتها وأداة جمع معلوماتها والإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية. وفي الواقع، فإن الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية هي خطوة مهمة نحو التمكن من تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة. بيد أن الجهات الفاعلة لا تزال مجرّأة للغاية في الأسواق المستهدفة، وقد لا تكون الموارد والقدرات اللازمة لجمع هذه المعلومات بشكل منهجي كافية. ووجّهت الانتباه إلى الافتقار إلى معلومات مجمعة وإلى رداءة جودة البيانات التي تم جمعها ومقدارها المحدود، فضلاً عن التأخير الكبير بين جمع البيانات وتقديمها في تقارير.

٤٠- وأشارت خبيرة أخرى إلى أهمية أن تُشرح للشركات عملية تقديم المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة، وأن تُشرح للمستثمرين ممارسات الاستدامة، وطلب جيل الألفية على البيانات الشفافة والمؤثرة من أجل بناء الثقة بين النظراء. ووفقاً لدراسة مسحية للمستثمرين، يوجد مجال للتحسين في تقارير الشركات لأن الشركات لا تكشف بشكل كافٍ عن جميع المخاطر، كما أن التقارير ليست متوافقة بشكل صحيح مع أهداف ومتطلبات عام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن الثقة في بيانات التقارير الرقمية وفهمها هما أمران مفضّلان على استحداث قواعد بيانات جديدة.

٤١- وتوجد مسألتان يجب وضعهما في الاعتبار عند تقييم الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية، هما: ما إذا كانت المؤشرات تؤدي إلى ثقافة حوكمة يمكن أن تتيح مستقبلاً مستداماً وما إذا كانت هذه المؤشرات مفيدة في فهم نتائج الحوكمة فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة. وقال أحد الخبراء إن المجموعة الحالية من مؤشرات الحوكمة تتيح قائمة معقولة من مقاييس المدخلات، ولكنها لا تشمل حتى الآن أي مقاييس عن أنشطة وعمليات مجالس إدارة الشركات لتقديم معلومات مفيدة كخط أساس. وعلى الرغم من أن المؤشر ١٢-٦-١ يستهدف بشكل خاص الشركات الكبيرة، فإن مجموعة مؤشرات خط الأساس ينبغي أن تأخذ في الحسبان جميع أنواع المؤسسات، بما فيها مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٢ - وفي أوكرانيا، كانت نتائج أنشطة فريق الخبراء الحكومي الدولي حاسمة الأهمية في عملية الإصلاح. ومن المهم الحصول على دعم تنظيمي لإعداد تقارير الكيانات، مثل قواعد المعلومات من أجل إعداد التقارير، وإيجاد تفاعل أفضل بين المستخدمين ومعدّي التقارير. وتتسم المؤشرات المقترحة في إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي بأنها شاملة، إذ تعكس الممارسة الحالية المتمثلة في المواءمة بين المعايير الحالية الشاملة لقطاعات كثيرة، وقدرات مؤسسات الأعمال، ومتطلبات المستثمرين، والحاجة إلى الاتساق مع آلية رصد أهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى تحليل مقارن، اتضح أن الشركات قدمت معلومات عن أغلبية المؤشرات المذكورة في إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي. وينبغي أن يشجّع فريق الخبراء الحكومات على أن تأخذ في الاعتبار الخصائص الوطنية للإطار القانوني ومتطلبات المبادرات الدولية عند وضع مبادئ توجيهية للإبلاغ الوطني عن الإسهامات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - وتوجد حاجة إلى مواءمة إفصاحات الشركات عن الاستدامة مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأشار أحد الخبراء إلى الافتقار إلى معايير مشتركة وإلى قابلية مقاييس وطرائق الإبلاغ للمقارنة، فقال إن وجود مجموعة من المؤشرات الأساسية سيكون مفيداً قبل وضع أطر أكثر تعقيداً يلزم بشأنها تحقيق الاتساق. ومن المهم أن يعمل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معاً لإعداد البيانات الوصفية للغاية ١٢-٦-١ التي لا تقيس إسهام القطاع الخاص في التنمية المستدامة فحسب، بل تعزز أيضاً تقديم المعلومات بشكل رفيع المستوى من جانب الشركات وإدماج الممارسات المستدامة في الدورة الاقتصادية.

٤٤ - وفي البرازيل، يجري إدراج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وأنشئت لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة بغية رصد الأداء بشأن المؤشرات وإعداد تقارير عن أهداف التنمية المستدامة. كما أطلقت منصة رسمية لجمع البيانات وإنتاجها ونشرها وتحليلها وهو ما جعل من الممكن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحسب المناطق الجغرافية.

٤٥ - وأيد أحد الخبراء إدراج أهداف التنمية المستدامة في الإحصاءات الرسمية والمواءمة بين المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي للشركات وتلك المتعلقة برأس المال الطبيعي الوطني. ويمكن استخدام الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لرصد عدد من المؤشرات البيئية - الاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة. وفضلاً عن ذلك، فإن محاسبة الشركات فيما يتصل بالاستدامة هي مصدر معلومات مهم للحصول على الإحصاءات التي تدعم رصد هذه الأهداف على الصعيد الوطني. بيد أن إسهامات قطاع الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتطلب جهداً متناسقاً على صعيد الرصد. ويمكن سد الثغرات الأخرى عن طريق مواءمة المصطلحات والتصنيفات، ووضع منهجية تقييم مشتركة وأساليب للتحقق من صحة البيانات، والعمل على الأخذ بعملية جمع موحدة للبيانات.

٤٦ - وتواجه الحكومات ومؤسسات الأعمال تحديات مشتركة في إدارة البيانات، والتعامل مع الإرهاق المرتبط بالإبلاغ، والتمكين من توليد القيمة. ويجري بذل جهود جديدة بالثناء لإعداد تقارير متكاملة. غير أن جانب البيانات في إعداد التقارير يتطلب المزيد من التطوير. وكما هو الحال مع جميع الفرص الجديدة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، لا تزال توجد حاجة إلى الذكاء البشري. ومن الضروري إدخال الاستدامة ضمن الأنشطة العامة المعتادة، لكي يمكن اعتبارها نشاطاً معتاداً.

٤٧- وبالإضافة إلى المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وتبيان السبب، يكون من المهم النظر في كيفية الوصول إلى المعلومات على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بلغة تقارير الشركات، فإنه رغم اتساع نطاقها يصعب استخراج المعلومات الأساسية منها. وتشكل التكنولوجيا حلاً يمكن أن يحل محل التقارير الورقية في المستقبل وأن يكون مفيداً للمواءمة بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية. ويمثل إنتاج البيانات وتوزيعها واستهلاكها مشاكل وحلولاً على السواء في إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

٤٨- ورداً على استفسار بشأن التقدم المحرز في وضع معايير بشأن المحاسبة المتعلقة برأس المال الطبيعي المتوافقة مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، قال أحد الخبراء إن هذا النظام ليس جزءاً من الإطار المحاسبي، بالنظر إلى أنه معيار إحصائي؛ بيد أنه يمكن مواءمة بعض المفاهيم مع المتطلبات المحاسبية وتحقيق منافع للقطاعين العام والخاص. وقد قام بالفعل نحو ٨٠ بلداً بتطبيق هذه الحسابات اليوم، ولكنها لم تسع إلى جعلها شرطاً إلزامياً.

٤٩- وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أعرب أحد المندوبين عن رغبته في معرفة ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة قد ساعدت الشركات على أن ترسم على نحو أكثر فعالية خرائط لما يواجهها من مخاطر وما إذا كانت قد أضفت التوازن والدقة على ممارساتها المتعلقة بتقديم تقاريرها. وقال أحد الخبراء إن أهداف التنمية المستدامة قد أضافت أبعاداً أخرى لعملية تقديم التقارير، ما أدى إلى تحسين المشاركة من جانب عملاء الشركات ومساعدة هذه الأخيرة في تبني السياسات الأخلاقية الداخلية. ورأى خبير آخر أن خطة عام ٢٠٣٠ هي أداة تواصل قيّمة، وخاصة بسبب دعمها لعملية تحديد مقترحات القيمة داخل سلاسل التوريد الكبيرة. وذكر خبير آخر أن تقديم المعلومات محدود للغاية حالياً ويواجه مشكلة الافتقار إلى الدقة؛ وأن من الضروري بذل مزيد من الجهود لتحسين جودة المعلومات المتعلقة بالتأثيرات.

٥٠- ورداً على استفسار بشأن مشاركة الشبكات المحلية كأداة لدعم الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قال أحد الخبراء إن ٧٠ شبكة محلية تعمل مع الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالنظر إلى أن تنفيذ هذه الأهداف هو على رأس جداول أعمال هذه الشركات، فإنها قدمت دورات تدريبية محلية ونشرت أدوات تقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة. واقترح أحد الخبراء دعوة جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى مناقشة كيفية تأهيل البيانات وبناء فهم بشأن البيانات المختلفة التي تستخدمها الحكومات وهيئات الإحصاء والنظراء الآخرون. وقال خبير آخر إنه يكون من المفيد أن تتعلم الدول الأعضاء كيف تعمل شبكة مكاتب الاتفاق العالمي بعضها مع بعض وشجّع هيئة الاتفاق العالمي على إبلاغها بذلك.

٥١- وأعرب أحد المندوبين عن شكه في الصلة بين بعض المؤشرات والنتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مثل مؤشر متوسط ساعات التدريب والهدف المتعلق بجودة التعليم. وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان الحد الأدنى لعدد المؤشرات الأساسية ضرورياً لتتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، مقترحاً أن توضع في الاعتبار المتطلبات القائمة على المبادئ. وقال ممثل الأمانة الأونكتاد إن مؤشرات فريق الخبراء الحكومي الدولي لا تنفصل عن المبادئ الموضوعية مع الفريق الاستشاري الذي دعا إلى اجتماعه فريق الخبراء من أجل وضع المؤشرات الأساسية. وقال أحد الخبراء إنه يوضح، بصفته راعياً مشاركاً للمؤشر ١٢-٦-١، أن فرقة العمل التي دعا

إلى اجتماعها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كانت منقسمة في الرأي بشأن ما إذا كان ينبغي التركيز على مقاييس معينة أو التركيز فقط على المبادئ للتمكين من تحقيق الاتساق في تقارير الشركات. وأشار أحد الخبراء إلى أن إعداد التقارير (الإبلاغ) لا ينبغي اعتباره تصنيفاً للشركات، في حين أعرب خبير آخر عن دعمه للنظام القائم على المبادئ لضمان قابلية التقارير للمقارنة وتحقيق اتساقها. ووفقاً لأحد الخبراء، أظهر تحليل وتصنيف تقارير الاستدامة المقدّمة من ٨٠٠٠ شركة أن القطاع الخاص قد أبلغ عن مقاييس المؤشرات الأساسية أو على الأقل قدم سرداً في هذا الصدد.

٥٢- ورداً على استفسار عن كيفية تشجيع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في تقديم التقارير عن الاستدامة دون إلقاء عبء إضافي عليها، اقترح أحد الخبراء إدراج هذا البند في جدول أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي من أجل إجراء مزيد من التطوير لإرشادات البيانات الوصفية المتعلقة بالمؤشر ١٢-٦-١. وأبرز خبير آخر الحاجة إلى أدوات بناء القدرات التي تشمل برامج التدريب والأدلة لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع ذلك، وجّه خبير آخر الانتباه إلى الإرشادات العملية لمؤسسات الأعمال هذه التي أُعدت بالتعاون مع مبادرة الإبلاغ العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى هذه المؤسسات دافع قوي لتقديم التقارير عن أهداف التنمية المستدامة ناشئ عن الاستثمار في التأثيرات، بالنظر إلى وجود مستثمرين من القطاعين العام والخاص مستعدين لتقديم التمويل إلى الشركات المهتمة بالاستدامة.

٥٣- وفيما يتعلق باستفسار عن الوسائل المتاحة للبلدان النامية لتنفيذ عملية تقديم معلومات عن الاستدامة في مجال الموارد الطبيعية، قال ممثل لأمانة الأونكتاد إن مشروع حساب التنمية سيتيح فرصاً للتنفيذ العملي للإرشادات في أربعة بلدان مستفيدة. وقد أُدخلت مؤخراً تغييرات على أداة التطوير المحاسبي فيما يتعلق بإدراج تقارير الاستدامة في إطار التقييم الخاص بهذه الأداة. وفضلاً عن ذلك، أعرب الأونكتاد عن استعداده للتعاون مع البلدان الأخرى لتشجيع تقديم معلومات عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أوسمة فريق الخبراء الحكومي الدولي (إيسار)

٥٤- قال رئيس فرع مؤسسات الأعمال بشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد إن مبادرة أوسمة إيسار (فريق الخبراء الحكومي الدولي) هي تقدير للجهود المبذولة لتحسين تقارير الشركات عن قضايا الاستدامة والممارسات الجيدة فيما يتعلق بنشر وجمع البيانات عن إسهام الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بين ١٩ طلباً مقدّماً، اختارت لجنة من الخبراء أهم سبع مبادرات حصلت على تقدير خاص. وقدم ممثلو المبادرات شهاداتهم عن أهمية المبادرة في زيادة الوعي وتشجيع أفضل الممارسات بشأن تقديم المعلومات من الشركات عن قضايا الاستدامة وشرحوا دوافعهم للمشاركة.

جيم - مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٥ - وجهت أمانة الأونكتاد الانتباه، في معرض تقديم هذا البند من جدول الأعمال، إلى الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/86 التي تشكل أساس المناقشة التي تولّاها فريق من الخبراء. وبصورة خاصة، عرض الخبراء وصفاً للحالة الراهنة لتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتألّف الفريق من ممثلين للكيانات التالية: فريق وضع المعايير لمنطقة آسيا وأوقيانيا، والفريق الاستشاري الأوروبي لإعداد التقارير المالية، وفريق واضعي المعايير المحاسبية لأمريكا اللاتينية، والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، واتحاد المحاسبين الأفارقة، وشركة برايس ووتر هاوس كوبر.

٥٦ - وقد قطعت الدول الأعضاء خطوات واسعة في فترة العقد والنصف الماضية في اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وفي هذا الصدد، فإن ١٤٤ دولة من أصل ١٦٦ دولة شملتها الدراسة المسحية التي أجراها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية تشترط على جميع أو معظم الشركات الخاضعة للمحاسبة العامة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. بيد أن بعض الاقتصادات الكبيرة، مثل الصين واليابان، لا تطلب من الشركات المدرجة في ولايتهما القضائيتين تطبيق هذه المعايير في إعداد بياناتها المالية. والمعايير المحاسبية الوطنية المطبّقة في الصين مناظرة تقريباً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولا توجد بينهما سوى اختلافات ضئيلة. وفي اليابان، يُسمح للشركات المدرجة بإعداد بياناتها المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في اليابان، وللمعايير الدولية المعدّلة المعمول بها في اليابان، والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويقوم بتطبيق هذه المبادئ الأخيرة عدد متزايد من الشركات اليابانية، سيبليغ نصيبها أكثر من ٥٠ في المائة من القيمة في بورصة طوكيو في بضع سنين من الآن.

٥٧ - وقد أسفر التنفيذ العالمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن عدد من الفوائد الرئيسية. فعلى سبيل المثال، عزز هذا التنفيذ إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية وعزز جودتها؛ ومكّن المستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة؛ وعزّز الموثوقية عن طريق تقليل فجوة المعلومات بين مقدمي رأس المال والأشخاص الذين عهدوا إليهم بأموالهم؛ وأتاح المعلومات اللازمة لوضع الإدارة موضع المساءلة؛ وجعل من الممكن مقارنة المعلومات المالية على أساس عالمي؛ وأتاح معلومات حيوية للجهات التنظيمية في جميع أنحاء العالم؛ وخلق الكفاءة الاقتصادية عن طريق مساعدة المستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم؛ وحقّض تكلفة رأس المال وتكلفة إعداد التقارير الدولية الواقعة على المعدّين.

٥٨ - وقد واجهت الدول الأعضاء تحديات مختلفة أثناء تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مثل: عدم وجود دعم تنظيمي؛ وضعف أو غياب المؤسسات المخوّلة إنفاذ تطبيق المعايير؛ والافتقار إلى كتلة حرجة من المحاسبين المحترفين والخبراء في المجالات ذات الصلة، مثل الاكتواريين؛ وندرة الكتب والمواد التدريبية الأخرى بلغات أخرى غير الإنجليزية. وكانت التحديات الرئيسية التي واجهتها الهيئات الإقليمية في تيسير تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي كما يلي: أن البلدان الأعضاء تمر بمراحل مختلفة من التنفيذ؛ وأن أسواق رأس المال هي أيضاً في مراحل مختلفة من التطور ولديها احتياجات مختلفة من المعلومات؛ وعدم وجود سلطة قانونية لتعزيز التنفيذ

المتسق لهذه المعايير على أساس إقليمي. وقال أحد الخبراء إن منظمته تجري أبحاثاً بشأن مواضيع مثل المحاسبة المتعلقة بالعملة الرقمية والتوحيد/التجميع والتمويل الإسلامي.

٥٩- وناقش أيضاً المشاركون في حلقة النقاش التنفيذ العملي للمعايير ٩ و ١٥ و ١٦ و ١٧ من المعايير الدولية الجديدة لإعداد التقارير المالية.

٦٠- فبموجب المعيار ٩ المتعلق بالأدوات المالية، والذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يُطلب من الكيانات تطبيق النموذج التطلعي الشامل للخسائر المتوقعة فيما يتعلق بالقروض المقيّدة في دفاترها. وسيتيح هذا النهج إجراء تقييم أكثر اتساقاً لخسائر القروض بالمقارنة بنموذج الخسارة المتكبدة السابق، والذي هو موضوع تباينات في الولايات القضائية المختلفة. ورأى مصرف التسويات الدولية أن هذا المعيار هو أهم تطور في تاريخ إعداد المصارف للتقارير المالية. وسيواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية رصد تنفيذ المعيار وإجراء مراجعة له لما بعد التنفيذ في غضون سنوات قليلة عندما يتوافر قدر أكبر من البيانات.

٦١- وأما المعيار ١٨ المتعلق بالإيرادات، وهو المعيار السلف للمعيار ١٥ (من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، فيفتقر إلى التفاصيل. وقد عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية مع مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة لوضع معيار منسّق بشأن الإيرادات. وكان المعيار ١٥، الذي أصبح ساري المفعول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يستخدم نموذجاً واحداً للاعتراف بالإيرادات. وعلى عكس المعيار ٩، يؤثر المعيار ١٥ على كل كيان مبلغ حَقَّق إيرادات - وهو ما يمكن أن يعني من الناحية العملية كل كيان تجاري قام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويصبح تطبيق المعيار ١٥ أكثر تعقيداً عند وجود العديد من النواتج الناشئة عن عقد مُبرم مع عميل. ومنذ بدء نفاذ مفعول هذا المعيار، فإنه أدى إلى تحقيق مزيد من الوضوح للمستثمرين في الاعتراف بالإيرادات، وتشير التغذية المرتدة غير العامة إلى أن بعض الكيانات المعدّة للتقارير لديها فهم أفضل لأعمالها وللعقود التي أبرمتها. فالنهج المنسّق الذي اتبعه مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في وضع المعيار ١٥ يعني أن السطر العلوي من بيان الدخل يتسم بالاتساق في جميع أنحاء العالم.

٦٢- وسيصبح المعيار ١٦ المتعلق بعقود الإيجار ساري المفعول في عام ٢٠١٩. ويمكن أن تكون عقود الإيجار هي أحد المصادر الرئيسية لتمويل الشركات من خارج ميزانيتها العمومية. وفي عام ٢٠١٨، كان لدى الشركات المدرجة في جميع أنحاء العالم عقود تأجير تبلغ قيمتها ٣,٣ تريليونات دولار. وذكر أحد المندوبين أن هذا المعيار لا يتناول المحاسبة وإعداد التقارير بالنسبة إلى المؤجّر. ووفقاً لأحد الخبراء، لم يشر المستخدمون قضايا بشأن المحاسبة فيما يتعلق بالمؤجّر، وبالتالي لم يتخذ المجلس تدابير بشأن هذا البعد الخاص. وفي رد على سؤال، ذكر الخبير أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ليست لديه مشاريع نشطة بشأن وضع معيار من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ينصب على العملات المشفرة، ولكنه سيواصل رصد التطورات المتعلقة بهذه المسألة. وذكر أحد الخبراء أن منظمته تقوم بإجراء دراسة عن الأصول الرقمية.

٦٣- وبموجب المعيار المحاسبي الدولي ١٧ المتعلق بعقود الإيجار، وهو المعيار السلف للمعيار ١٦، فإن أكثر من ٨٥ في المائة من هذا المبلغ سيُصنف كعقود إيجار تشغيلي ولا يُحتسب في الميزانية العمومية للكيانات المبلّغة التي تقلل من التزاماتها أو خصومها المالية. فخلال الأزمة المالية لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على سبيل المثال، أصبحت بعض سلاسل التجزئة الكبرى مفلسة لأنها

لم تكن قادرة على التكيف بسرعة مع الواقع الاقتصادي الجديد. وكان على هذه السلاسل التزامات تتعلق بعقود تأجير تشغيلي طويلة الأجل تخص متاجرها، ومع ذلك بدت هذه الالتزامات أقل حجماً في ميزانياتها العمومية المضلّلة. وفي الواقع، يمكن أن تكون الخصوم المتعلقة بالإيجار الخارجة عن الميزانية لهذه السلاسل أكبر بمقدار ٥٠ مرة من المبالغ التي أوردتها في ميزانياتها العمومية. وهكذا، فإن المتطلبات المحاسبية المنطبقة على عقود الإيجار في ذلك الوقت لم تعكس الواقع الاقتصادي. ولتصحيح هذا النهج المتعلق بحاسبة عقود الإيجار، قرر مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية وضع معيار محاسبي جديد للإيجارات يلغي التمييز بين الإيجارات التشغيلية والتأجير التمويلي، ما يؤدي إلى إدراج جميع عقود الإيجار في الميزانية العمومية. وفضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن المعيار الجديد المتعلق بعقود الإيجار، أي المعيار ١٦ (من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، سيمكّن من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة من جانب المستثمرين واتخاذ قرارات أكثر توازناً من جانب الإدارة بشأن الاختيار ما بين الإيجار التشغيلي والتأجير التمويلي. كما سيُسفر عن إجراء تخصيص أفضل لرأس المال بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وستكبد الكيانات التي تنفذ المعيار الجديد تكاليف، وخاصة بسبب تحديث نظم المعلومات الخاصة بها. وتُغفى من متطلبات المحاسبة والإبلاغ الجديدة بموجب هذا المعيار عقود الإيجار القصيرة الأجل والصغيرة المبلغ. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النهج إلى خفض تكاليف تنفيذ المعيار.

٦٤- والهدف من المعيار الجديد (١٧) (من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) المتعلق بالتأمين هو إيجاد نموذج محاسبي واحد لجميع عقود التأمين في جميع الولايات القضائية. ومن المقرر أن يصبح هذا المعيار ساري المفعول في عام ٢٠٢١، وقد جرى اعتماده بالفعل لأغراض التنفيذ من جانب كثير من البلدان، من بينها أستراليا وجنوب إفريقيا وسنغافورة وسويسرا وكندا وماليزيا ونيوزيلندا. ومن المتوقع أن يولّد هذا المعيار فوائد مهمّة عن طريق تشجيع المحاسبة والإبلاغ الأكثر اتساقاً بشأن عقود التأمين وجودة أعلى للمعلومات عن طريق توفير فهم أفضل لأنشطة التأمين التي اضطلعت بها مؤخراً الكيانات المبلّغة. ومن المتوقع أن يُسهّم هذا المعيار في تيسير اتخاذ قرارات الاستثمار ودعم الاستقرار المالي. وكانت توجد، في عام ٢٠١٨، ٤٥٠ شركة تأمين مدرجة في البورصة يبلغ مجموع أصولها ١٣ تريليون دولار وهي شركات تطبّق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد بياناتها المالية.

٦٥- وأعرب أحد الخبراء عن تأييده لنهج دورة الحياة الذي اتبعه مجلس المعايير المحاسبية الدولية في وضع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ووفقاً لنتائج تقييم لتأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي ١٦ أجرته منظمته، يُتوقّع أن يقوم ٢٥ بالمائة من المستأجرين بإعادة التفاوض على عقود الاقتراض؛ وتوقّع ٥٠ في المائة من المحللين مواصلة إدخال تعديلات على الأرقام بناء على المعيار؛ ويُتوقع حدوث انخفاض متواضع في الطلب على عقود الإيجار، إلى جانب إعادة التفاوض بشكل محدود على شروط الإيجار.

٦٦- وناقش فريق آخر من الخبراء التنفيذ العملي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتألّف فريق الخبراء من ممثلين عن رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين، ومركز الإدارة المالية العامة في جامعة زيورخ للعلوم التطبيقية، والأمانة العامة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات/ديوان مراجعة الحسابات النمساوي، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومكتب مراجع الحسابات العام لكينيا، والمفوضية الفلبينية لمراجعة الحسابات.

٦٧- وقام أحد الخبراء بتجديد معلومات الدورة فيما يتعلق بكل من: حالة التنفيذ العملي لهذه المعايير؛ والاستخدام المتزايد لنظام المحاسبة القائم على الاستحقاق في إعداد التقارير المالية الحكومية؛ وخطة عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستراتيجيته للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. وفيما يتعلق بالتنفيذ على أرض الواقع، فإن جهات فاعلة أخرى، مثل موظفي الكيانات والمستشارين والمتعاقدين والمنظمات فوق الوطنية والإقليمية، لديها دور أكثر أهمية من مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٨- وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يوجد كثير من الاعتبارات العملية التي ينبغي أن تضعها الدول الأعضاء في الاعتبار. ففي الفلبين، على سبيل المثال، جرى تنفيذ هذه المعايير على مدى فترة ١٠ سنوات. وقدر أحد الخبراء أن التنفيذ الناجح للمعايير سيستغرق من ست إلى ثماني سنوات. وتمارس مجالس وضع المعايير المحاسبية الوطنية للقطاع العام دوراً محورياً في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن وجهة نظر أحد الخبراء، فلا بد من الميزة القائمة على هذه المعايير من أجل جني الفوائد الكاملة من غرس المعايير. وتوجد حاجة إلى توافر دعم قانوني أو دستوري واضح لإعداد التقارير المالية استناداً إلى هذه المعايير، وحاجة أيضاً إلى التفكير والإبلاغ المتكاملين لكي يمكن للقطاع العام أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩- وتساءل أحد المشاركين عما إذا كان مجلس المعايير المحاسبية الدولية سيقوم بتدوين نصوص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما فعل مجلس معايير المحاسبة المالية. ورداً على ذلك، قال أحد الخبراء إن المجلس الأول ليست لديه خطط لتدوينها. ويقوم المجلس باستمرار بتحديث تصنيفه بغية دعم إعداد التقارير على أساس لغة إعداد التقارير التجارية المالية المطوّرة. وفضلاً عن ذلك، ستتطلب الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق تقديم ملفات تستند إلى هذه اللغة في السنوات القادمة. وتساءل أحد المندوبين عما إذا كانت البلدان التي اعتمدت المعايير تتطلب تطبيقها في إعداد التقارير المالية من جانب فرادى الكيانات أو الحسابات الموحدة لمجموعات الكيانات. وأجاب أحد الخبراء بأن هذه المعايير موضوعة من أجل إعداد التقارير الموحدة. بيد أن بعض البلدان، مثل البرازيل وإيطاليا، تسمح لأحاد الكيانات أو للكيانات المنفردة بتطبيق المعايير. وأشار خبير آخر إلى أن لائحة المعايير المحاسبية الدولية (٢٠٠٢) قد صدرت في الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الحسابات الموحدة فقط. غير أنه يوجد لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خيار السماح باستخدام المعايير بشأن الحسابات المنفصلة.

٧٠- وفيما يتعلق باحتمالات وضع معيار محاسبي بشأن رأس المال الطبيعي، أشار أحد الخبراء إلى وجود بروتوكولات بشأن رأس المال الطبيعي والاجتماعي. ودكّر أحد المندوبين بالحاجة إلى بناء القدرات من أجل تدريب خبراء المحاسبة وترجمة وثائق "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" إلى لغات أخرى. وقال مندوب آخر، رداً على استفسار بشأن كيف سيؤثر رحيل المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المستقبل، إنه سيستمر العمل بهذه المعايير في ذلك البلد.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

الخبرات المتعلقة بتنفيذ أداة التطوير المحاسبي

٧١- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عرضت ممثلة لوزارة المالية في بيلاروسيا أمثلة عملية لتنفيذ أداة التطوير المحاسبي في بلدها. وقالت إن تنفيذ الأداة يجري مجراه.

٧٢- وفيما يتعلق بما يُشترط في ذلك البلد من حصول شاغلي مناصب كبير محاسبين على مؤهلات مهنية، قالت الخبيرة من بيلاروس إن تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد كشف عن أن المحاسبين في الشركات البيلاروسية ليسوا مؤهلين بدرجة كافية، في مجال الممارسة العملية، لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير. ولذلك، فللمساعدة على تثقيف المهنيين العاملين في هذا المجال، جرى الأخذ بعملية اعتماد لشاغلي مناصب كبير محاسبين، الأمر الذي شجّع على دراسة تخصصات مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، واللوائح الوطنية المتعلقة بالمسائل الضريبية والقانونية، والأخلاقيات المهنية، والمحاسبة الإدارية. ومع الأخذ بهذا الاشتراط الجديد، تحسنت المعرفة والكفاءة بشكل ملحوظ.

٧٣- ورداً على استفسار من أحد المندوبين، قالت الخبيرة من بيلاروس إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تنطبق على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا البلد ولكن هذه الشركات تتبع المعايير الوطنية للمحاسبة. وسيطلب الانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حالة هذه الفئة من الكيانات إجراء تغييرات ليس فقط في مجال المحاسبة ولكن أيضاً في نظم الضرائب والإحصاءات.

٧٤- وطلب أحد المندوبين توضيحاً عن كيفية عمل مراجعي الحسابات في بيلاروس إذا كانت هذه المعايير لا تنطبق على جميع أنواع الكيانات. وأوضحت الخبيرة من بيلاروس أن هذه المعايير وإن كان يجري تطبيقها، فإنها لم تُدرج بعد في اللوائح الرسمية في ذلك البلد، وهي فجوة من المتوقع أن يجري سدها في عام ٢٠١٩.

٧٥- وفيما يتعلق باستفسار أحد المندوبين عن خبرة البلدان الأخرى في مجال تحقيق التنسيق المؤسسي للجهات صاحبة المصلحة التي تنفذ أداة التطوير المحاسبي، قال ممثل لأمانة الأونكتاد إن هذه الأداة قد أُطلقت في الآونة الأخيرة في كولومبيا. ويُنتظر أن تكون عمليات الإطلاق والتقييم المشتركة قد ساعدت في تيسير حوار الجهات صاحبة المصلحة وبالتالي في التنسيق المؤسسي. ويرى المندوب أن عمليات التجربة هذه كانت مفيدة ولكن لا يزال من الصعب معالجة القضايا المؤسسية. وسيكون من المفيد معرفة كيفية التغلب على الحواجز المؤسسية والحصول على الدعم السياسي والمالي من أجل تطبيقها.

٧٦- وفي الفلبين، على سبيل المثال، قام المجلس التنظيمي لمهنة المحاسبة بتنسيق عملية البناء المؤسسي؛ وهو مجلس يضطلع بعدد من الولايات، بما في ذلك وضع القواعد وتأهيل المهنيين وتناول مسائل المحاسبة التعليمية. بيد أن المجلس يفتقر إلى الموارد الكافية للإبلاغ بكفاءة عن ولاياته. وهذا البلد هو في صدد وضع تشريعات لتوزيع هذه الأنشطة فيما بين عدة مؤسسات.

٧٧- ووفقاً لأحد المندوبين، توجد حاجة إلى التمييز بين تنظيم المحاسبة وتنظيم مهنة المحاسبة، الذي تتولّى مؤسسات مختلفة التنسيق بشأنه في المنطقة. ومن المهم أيضاً التنسيق بين المؤسسات، وضمان تغطية جميع الجوانب الاقتصادية في تنفيذ المعايير المحاسبية. وفي بلدان إحدى المنظمات الإقليمية، كثيراً ما تُتخذ القرارات على الصعيد الإقليمي لأن هذا التنسيق لا يوجد دائماً على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا بإنشاء لجنة معنية بتوحيد معايير المحاسبة، وشجّعت ممثلي ١٧ بلداً على العمل معاً لضمان تنفيذها. وإذا أوضح ممثل لأمانة الأونكتاد أنه حتى في الاقتصادات المتقدمة يشكل الجانب المؤسسي للتنسيق فيما بين الجهات صاحبة المصلحة عملية دينامية ومستمرة، فإنه أشار إلى أن توفير إرشادات لخطة العمل النهائية للبلد يمكن أن يكون مفيداً، وشجّع الدول الأعضاء الأخرى على تقاسم خبراتها الناجحة في هذا الصدد مع كولومبيا.

٧٨- وقال أحد المشاركين إنه قد يكون من الضروري التفكير في الأخذ بمتطلبات ترخيص أكثر صرامة بالنسبة إلى مراجعي الحسابات في بيلاروسيا إذا كان البلد يخطط للارتباط بأسواق رأس المال الدولية.

٧٩- وذكرت الخبيرة من بيلاروس أن بلدها سيأخذ في الاعتبار خبرة منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، بالنظر إلى أنها قد تكون مفيدة لبلدان رابطة الدول المستقلة. وأوضحت أن الشركات المحلية التابعة للدولة في بيلاروس تعمل في أسواق رأس المال الوطنية ولكنها ليس لديها خبرة التعامل مع أسواق رأس المال الدولية. وستسعى الحكومة إلى بناء صلة مع أسواق رأس المال الدولية في المستقبل.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٨٠- افتتح الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ رئيس الدورة الرابعة والثلاثين، السيد دافيد أوبوايا غيشانا (كينيا)، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٨١- أثناء الجلسة العامة الافتتاحية، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد أندرو ستينز (المملكة المتحدة)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة أرمان بيكتوروفا (كازاخستان)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٨٢- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أثناء جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/84). وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تحسين قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: اختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٤- مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير

دال - نتائج الدورة

٨٣- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استنتاجاته المتفق عليها واتفق على أن يلخص الرئيس المناقشات غير الرسمية. ووافق الفريق أيضاً على جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والثلاثين (المرفق الأول).

هاء - اعتماد التقرير

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٤- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ لنائبة الرئيس - المقررة بأن تتولى، تحت إشراف الرئيس، وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- ٣- التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات فردية
- ٤- استعراض التطورات الراهنة في المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين
- ٧- اعتماد التقرير

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد:

قطر	الاتحاد الروسي
الكاميرون	الأرجنتين
كمبوديا	إسبانيا
كوت ديفوار	البرازيل
كولومبيا	بنما
الكونغو	بنن
الكويت	بيلاروس
كينيا	تشيكيا
لاتفيا	توغو
لبنان	تونس
ليتوانيا	الجزائر
مالطة	جمهورية كوريا
مدغشقر	جيبوتي
مصر	الدانمرك
المغرب	زامبيا
المملكة العربية السعودية	زمبابوي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	سري لانكا
موريشيوس	السويد
ناميبيا	الصين
النمسا	عمان
النيجر	غواتيمالا
نيجيريا	فرنسا
هنغاريا	الفلبين

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي

* تحتوي هذه القائمة على المشاركين المسجلين فقط. وللإطلاع على القائمة النهائية للمشاركين، انظر الوثيقة

- ٣- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إدارة الشؤون الإدارية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأغذية العالمي
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة العمل الدولية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
من الفئة العامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
شبكة العدالة الضريبية - أفريقيا
-